



مع مؤسسة GSMA Advance الذراع التعليمية والتدريبية لاتحاد الـGSMA

«زين» تبرم شراكة إستراتيجية لتميز الكفاءات البشرية

ستقدم مساراً للاعتماد المهني وسترسي معياراً جديداً للتميز بالعلاقات التنظيمية والامتثال والحوكمة



أبرمت مجموعة زين شراكة إستراتيجية في مجالات تعزيز التميز في الكفاءات البشرية مع مؤسسة GSMA Advance التعليمية والتدريبية لاتحاد الـGSMA، لإطلاق «الأكاديمية التنظيمية».

وذكرت زين الشركة الرائدة في الابتكارات التكنولوجية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا أن هذا التعاون يأتي تحت مظلة جامعة الأشتمال والتنوع والإنصاف (IDEU) التابعة للمجموعة، بهدف

إلى تقديم برامج تدريب معتمدة مع مؤسسة GSMA Advance لبناء خبرات عالمية المستوى للفرق التنظيمية في عملياتها، وتمكينها من استشراف التغيير، والتفاعل مع الجهات التنظيمية، والمساهمة في تشكيل مستقبل صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وأفادت المجموعة بأن الأكاديمية الجديدة ستتيح للفرق المسؤولة عن العمليات التنظيمية والقانونية والامتثال الوصول إلى برامج الاعتماد المعترف به عالمياً من GSMA Advance، والتي تعتمد على منهجية تدريبية متكاملة تشمل وحدات تعليمية إلكترونية ذاتية، ندوات يقودها خبراء، تطبيقات عملية، إلى جانب محتوى إقليمي مخصص يتناول قضايا محورية مثل إدارة الطيف، وتطورات شبكات الجيل الخامس، إنترنت الأشياء، خصوصية الهاتف، الأمن السبراني، سياسات المنافسة، والتكنولوجيا المالية في العصر الرقمي، وغيرها.

جدير بالذكر أن مؤسسة GSMA Advance تهدف إلى تطوير مهارات الكوادر في قطاع الاتصالات المتنقلة من خلال دورات معتمدة دولياً، توفر برامج في 5G، الذكاء الاصطناعي، إنترنت

الأشياء، والأمن السبراني، وتعرف أيضاً باسم «قسم التعلم والمهارات في GSMA»، وتعتبر شريكا إستراتيجيا للعديد من المؤسسات لبناء قوى عاملة جاهزة للمستقبل.

وبينت زين أن الأكاديمية التي تعتبر جزءاً من مبادرة جامعها IDEU ستسهم في تشكيل مستقبل صناعتنا، أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في تعزيز الحوكمة، وتوحيد التوجهات التنظيمية في الأسواق المختلفة، وبناء منظومة مستدامة لتطوير الكفاءات، وترسيخ مكانة قادة التنظيم والسياسات كقادة فكر على مستوى القطاع. وأضافت أن هذه الخطوة ستساعد على تمكين فرق زين من التعامل بكفاءة مع البيانات التنظيمية المعقدة التي تشكلها تقنيات الجيل الخامس، الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، إنترنت الأشياء، ونماذج الأعمال المعتمدة على البيانات، بما يضمن امتثالاً قوياً، ودورا فاعلاً في رسم السياسات، ومساهمات مؤثرة في المعلومات الرقمية.

وقال الرئيس التنفيذي للشؤون التنظيمية في مجموعة زين الدكتور أندرو أرووجولو «يشهد المشهد التنظيمي تقدماً متزايداً وأهمية إستراتيجية أكبر، مدفوعاً بتقنيات الذكاء

الاصطناعي، والجيل الخامس، وتقنيات الأقمار الاصطناعية، ومن خلال برنامج الأكاديمية العالمية، فإننا لا نعمل فقط على بناء المعرفة، بل نبني القدرة على التأثير أيضاً».

وتابع قائلاً «نعمل في زين على تجهيز فرقنا لاستشراف التغيير، والتفاعل مع الجهات التنظيمية، والمساهمة الفاعلة في تشكيل مستقبل صناعتنا، ومن خلال شراكتنا مع GSMA Advance، نضمن أن تكون فرقنا مستعدة للتغيير».

وأفاد بقوله «تشكل أكاديمية زين التنظيمية امتداداً لاستثمارنا التي تضع الموظف في صميم الأولويات، ضمن مجال مهني عالي التخصص يزداد مركزية لأمن واستدامة مستقبل قطاع الاتصالات، ومع تطور بيئات العمل، تعزز هذه المبادرة التعليمية الحوكمة، وتوحيد الرؤى، وتحقيق النمو المستدام، من خلال تزويد فرق المجموعة بخبرات عالية، ورؤى تنظيمية عملية».

قال جانبه، قال رئيس مؤسسة GSMA Advance الدكتور درو ماكفارلين «يسعدنا الترحيب بمجموعة زين كشريك في برنامج التميز في الكفاءات البشرية، إذ تعكس هذه الشراكة التزاماً واضحاً بالاستثمار في العنصر البشري بوصفه محركاً أساسياً لنجاح المؤسسات،

ضمن مشاركته في حملة «لنكن على دراية»

«التجاري» يحذّر من الاحتيال في ظل الظروف الاستثنائية

التجاري على الهواتف الذكية CBK Mobile App، وذلك بهدف تنبيههم إلى أحدث أساليب الاحتيال وتعزيز وعيهم بكيفية التعامل الآمن مع الخدمات المصرفية. ويشدد البنك على أهمية تعامل العملاء مع الجهات المرخصة والخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي عند حصولهم على منتجات مالية ومصرفية.



معرفة، فإن البنك التجاري يدعو جمهور العملاء إلى ضرورة التحقق من صحة الروابط المرسلة إلى الهواتف لتنفيذ المعاملات وعدم إدخال أي بيانات مصرفية في مواقع غير موثوقة، وعدم مشاركة المعلومات السرية والمصرفية، خصوصاً رمز التحقق مرة واحدة (OTP) الذي يتم إرساله لتنفيذ المعاملات.

ويؤكد «التجاري» أنه يحرض بشكل مستمر على إرسال رسائل توعية للعملاء عبر قنواته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الإشعارات عبر تطبيق

الغرفة على ضمان سهولة وسرعة التعاون والتنسيق بين الوحدات والجهات المعنية على مدار الساعة للحد من حالات الاحتيال الإلكتروني، حيث تتم مراقبة الحسابات المشبوهة وتقييدها وتبوع الأموال، بالإضافة إلى جهود التوعية المستمرة للمساهمة في القضاء على عمليات الاحتيال الإلكتروني.

ونظراً لأن المحتالين يحاولون استغلال الظروف الاستثنائية لتنفيذ عمليات احتيال بطرق متجددة، مثل الروابط والإعلانات الوهمية التي تنتحل صفة جهات

في إطار التزامه بمكافحة عمليات الاحتيال، يؤكد البنك التجاري الكويتي مواصلة جهوده في تعزيز التوعية المصرفية والمالية من خلال مشاركته في حملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية بهدف رفع مستوى الوعي لدى العملاء وحمايتهم من مخاطر الاحتيال المالي.

وفي هذا الصدد، يوضح «التجاري» أن الاحتيال الإلكتروني هو استخدام أساليب احتيالية، تقنيات معلومات، أو شبكات معلوماتية لخداع الأشخاص بهدف الحصول على أموال أو بيانات شخصية والحصول على معلومات، وتعمل

والسرعة المطلوبة، وتعمل منظمة ومنسقة، قامت الجهات المختصة بإنشاء غرفة افتراضية مركزية لاستقبال بلاغات العملاء والتعامل معها بالكفاءة والسرعة المطلوبة، وتعمل

وتطور المشهد التنظيمي بالتوازي مع التقنيات الحديثة، بات من الضروري أن تمتلك المؤسسات فرقا لا تتمتع بالمعرفة فقط، بل بكفاءات معتمدة ومعترف بها على مستوى الصناعة، وتمثل

هذه الشراكة نموذجاً رائداً لكيفية اتخاذ المشغلين الكبار خطوات استباقية لبناء هذه القدرات على نطاق واسع». يذكر أن الأكاديمية التنظيمية التي أطلقتها مجموعة زين تأتي استكمالاً لنخبة مبادرات وبرنامج أكاديمية زين التنظيمية بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية، ومنذ العام 2023، أسهمت في إعداد 2000 موظف في برامج التحول الرقمي، بما في ذلك مسارات الحصول على شهادة الماجستير، حيث حققت نسبة نجاح بلغت 92%، وأكثر من 800 نشط في برامج الماجستير، وأسهمت في إصدار ما يزيد على 10000 شهادة، وتقديم أكثر من 100 ألف ساعة تدريبية.

بالتنسيق مع مجموعة العمل المالي واللجنة الوطنية والجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال

«التجارة» تكثف اجتماعاتها للإفصاح عن المستفيد الفعلي

جذب الاستثمارات، وليس فرض قيود على النشاط الاقتصادي. ولفت إلى أن الوزارة حرصت على تحقيق توازن بين تسهيل الإجراءات على المستثمرين وأصحاب الأعمال، وبين ضمان الامتثال الكامل للمعايير الدولية، خاصة في ظل التقييمات الدورية التي تجريها المنظمات الدولية لدى التزام الدول بانظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأكد أن فرق العمل المختصة تعقد اجتماعات مستمرة مع مختلف الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الجهات الرقابية والمؤسسات المالية، لتطوير أدوات التحقق من بيانات المستفيد الفعلي وتعزيز التكامل بين الأنظمة المختلفة، بما يرفع من كفاءة الرقابة ويحد من أي ممارسات غير قانونية.

والتحديات التي قد تواجه الشركات والأفراد، مع العمل على وضع حلول مرنة تضمن سهولة الامتثال دون الإخلال بمتطلبات الرقابة والشفافية. وأضاف أن هذا التوجه يتزامن مع صدور القرار رقم (37) لسنة 2026 المعدل لبعض أحكام القرار رقم (4) لسنة 2023 بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي، والذي يعكس حرص الوزارة على تحديث الإطار التشريعي بشكل مستمر ليتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال.

وبيّن الحزب أن القرار نص على عدم جواز إصدار أو تجديد أي ترخيص تجاري دون استيفاء متطلبات الإفصاح المعتمدة عن المستفيد الفعلي، مؤكداً أن الهدف من هذه الإجراءات هو تعزيز بيئة أعمال شفاف وقادرة على



عبدالله الحزب

الإجراءات وتبادل المعلومات بشكل أكثر كفاءة، بما يسهم في سد أي ثغرات محتملة وتعزيز موثوقية البيانات الخاصة بالمستفيدين الفعليين. وأشار إلى أن الاجتماعات لا تقتصر على الجانب التنظيمي فقط، بل تشمل مراجعة دورية لأليات التطبيق العملي

رباب الجوهري

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التجارة والصناعة عبدالله الحزب في تصريح خاص لـ«الأنباء»، إن الوزارة تضي قدماً بتعزيز منظومة الإفصاح عن المستفيد الفعلي من خلال تكثيف الاجتماعات الدورية مع الجهات المعنية وفرق العمل كليات العمل ورفع كفاءة التحقق من دقة البيانات، في إطار العمل دولة الكويت بالمعايير الدولية للشفافية والحوكمة.

وأوضح الحزب أن هذه الاجتماعات تأتي ضمن تنسيق مستمر مع مجموعة العمل المالي واللجنة الوطنية والجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على توحيد

مدعوماً بتحول سياسات البنوك المركزية بتفضيل المعدن النفيس كتحوط من الاضطرابات الجيوسياسية

الذهب يربح معركة الاحتياطات العالمية.. وحصته ترتفع إلى 30%

لعبت دوراً جوهرياً أيضاً في هذا المسار الصاعد، بل وأسهمت في دفع الأسعار إلى الارتفاع، موضحة أن العلاقة بين أحجام المشتريات والإسعار تغذي نفسها ذاتياً، وأضافت: «الأحجام والأسعار مترابطتان بشكل داخلي، وكلتاهما تقوم بالدور الأساسي في رفع حصة الذهب ضمن الاحتياطات».

النسبي للنظام العالمي. أما اليوم فتفسر ساشديفا إلى أن صناعات السياسات النقدية يبحثون مجدداً عن أصول تحوط سيادية في مواجهة تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتكرار الصدمات العالمية. وتقر خبيرة دويتشه بنك بأن نحو 80% من الزيادة في حصة الذهب ضمن الاحتياطات تعود إلى ارتفاع الأسعار، وليس فقط إلى زيادة عمليات الشراء. فقد سجل الذهب في العام الماضي أقوى مكاسب سنوية له منذ عام 1979 - وهو العام الذي شهد الثورة الروسية الإيرانية - ليواصل بعدها الصعود بنحو أكثر من 40% خلال الأثني عشر شهراً الماضية.

ومع ذلك، تؤكد ساشديفا أن مشتريات البنوك المركزية



في المقابل، تراجعت حصة الدولار الأميركي في الاحتياطات الأجنبية إلى نحو 40%، بعد أن كانت تتجاوز 60% في تلك الفترة. وأضافت ساشديفا أن «الفارق بين الدولار والذهب كحصة من الاحتياطات لم يعد يتجاوز 10 نقاط مئوية، وهو تطور لافت للغاية من

العربية: يرى «دويتشه بنك» أن الذهب لا يزال يمتلك مساحات واسعة لمواصلة الصعود، مدعوماً بتحول إستراتيجي متسارع في سياسات الاحتياطات لدى البنوك المركزية، التي باتت تفضل المعدن النفيس بشكل متزايد على حساب الدولار الأميركي، كتحوط من الاضطرابات الجيوسياسية المتفاقمة.

ووفق تقرير صادر عن البنك الألماني، قالت خبيرة إستراتيجيات الأسواق في «دويتشه بنك»، مالينكا ساشديفا، إن حصة الذهب من احتياطات البنوك المركزية العالمية ارتفعت إلى نحو 30% حالياً، مقارنة بمستويات تقارب 10% فقط خلال تسعينيات القرن الماضي.

الأعلى منذ 2007 وتمثل نحو 2% من إجمالي سوق سندات الخزنة البالغة 31 تريليون دولار

550 مليار دولار حيازة بنوك «وول ستريت» بالسندات الأميركية

جلادو بيان القواعد الصارمة بعد أزمة 2008 دفعت البنوك إلى الابتعاد عن أداء دور صانع السوق في سندات الخزنة.

وكانت بومان، التي عينها الرئيس ترامب العام الماضي، قد شددت على أن اللوائح التنظيمية عقب الأزمة المالية جعلت البنوك أكثر أمناً، لكنها في الوقت نفسه قلصت أنشطة منخفضة المخاطر وساهمت في جعل سوق سندات الخزنة أكثر هشاشة. وقبل الأزمة المالية العالمية، كانت البنوك الكبرى هي الركيزة الأساسية لسوق سندات الخزنة الأميركية. إلا أن السنوات التي تلت 2008 شهدت تحولاً جذرياً، إذ توسع دور صناديق التحوط وشركات التداول المتخصصة بشكل كبير.

للأبحاث في بنك «باركلينز»، أجاي راجاهياكشا: «أصبحت البنوك اليوم وسيطاً أكبر في السوق، ليس فقط بسبب التغييرات التنظيمية، ولكن أيضاً بسبب تغير نظرتها الذهنية تجاه التنظيم». وكانت الجهات الرقابية الأميركية قد أقرت في أواخر العام الماضي تعديلات لتخفيف ما يعرف بنسبة الرفع المالي التكميلي المعزز (SLR)، وهي قاعدة تحدد حجم رأس المال غير المعدل بالمخاطر الذي يتعين على أكبر البنوك الأميركية الاحتفاظ به مقابل إجمالي أصولها. وقد قادت هذا التوجه ميشيل بومان، عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، في خطوة لتوسيع دور صناديق التحوط وشركات التداول المتخصصة بشكل كبير.



المتحدة أعاد تشجيع البنوك الكبرى على لعب دور أكبر في تسهيل التداول في سوق السندات الحكومية، ما مكنها من استعادة جزء ولو محدود من النفوذ الذي فقدته بعد أزمة 2008، عندما تراجعت لصالح صناديق التحوط وشركات التداول المتخصصة. وقال الرئيس العالمي

العربية: سجلت حيازات بنوك وول ستريت من سندات الخزنة الأميركية قفزة لافتة، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية، مدفوعة بتخفيف القيود التنظيمية في ظل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وهو ما شجع البنوك الكبرى على العودة بقوة إلى سوق دين حكومي تبلغ قيمته نحو 31 تريليون دولار. واستناداً إلى بيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ارتفع متوسط حيازات سندات الخزنة لدى المتعاملين الأساسيين - وهم البنوك الكبرى المكلفة بالكتابة في الديون السبائية الأميركية - إلى نحو 550 مليار دولار خلال العام الحالي، مقارنة بأقل من 400 مليار دولار في عام 2025، وفقاً لتقديرات لصحيفة

إعلان تذكيري

حضور اجتماع الجمعية العامة العادية

لمساهمي شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي ش.م.ك.ع. يسر مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة 01:00 بعد الظهر من يوم الخميس الموافق 07 مايو 2026 وذلك في مقر الشركة في منطقة القبلة - شارع الخليج العربي - برج خالد - مقابل قصر السيف - الدور 6 وذلك لمناقشة البنود التالية:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليه.
2. مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي الأستاذ/ شبيخة عدنان الفلج - مكتب العيان والعصيمي وشركاهم (الرنست ويونغ) - عن نتائج البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليه.
3. تلاوة كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 واعتمادها والمصادقة عليها.
5. استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة / الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة تلك المخالفات ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة، وذلك بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها والضوابط الرقابية التنظيمية التي تصدرها الجهة / الجهات الرقابية المعنية بهذا الخصوص، ومناقشة ملاحظات ممثل الجهة الرقابية في حال حضوره.
6. استعراض تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والموافقة عليه واعتماده وتفويض مجلس الإدارة في إجراء تعاملات مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026.
7. مناقشة تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 طبقاً لنص المادة (26) من النظام الأساسي للشركة والموافقة عليه واعتماده.
8. مناقشة صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
9. مناقشة توزيع أرباح على السادة المساهمين من عدمه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
10. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
11. مناقشة الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالتعامل بأسمهم الشركة (الخزينة) بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) لعام 2010 ولائحته التنفيذية وتعدلاتها.
12. مناقشة تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية القادمة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2026 مع مراعاة مدة التغيير اللازمة لمراقبي حسابات الشركة وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.
13. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة (2026 - 2029).

ملاحظات:

- يود مجلس الإدارة أن يسترعي عناية السادة المساهمين بأن الحضور والتصويت إما حضورياً أو عبر المشاركة الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني eAGM على الموقع الإلكتروني <https://online.maqa.com> وفق دليل السياسات والإجراءات المتبعة لدى وكالة المقاصة على الموقع الإلكتروني eAGM على الموقع الإلكتروني <https://online.maqa.com>
- كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور المباشر ممن يحق لهم الحضور أو موكلهم مراجعة مقر الشركة لإستلام بطاقات الحضور - القبلة - شارع الخليج العربي - برج خالد - مقابل قصر السيف - الدور 2 - هاتف 22255048 - 22255541 خلال أوقات العمل من الأحد إلى الخميس من الساعة 09:00 صباحاً إلى 02:00 بعد الظهر أو على البريد الإلكتروني customerservice@kmefic.com

- في حال عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية، سوف يتم تأجيل الاجتماع إلى يوم الخميس الموافق 14 مايو 2026 بنفس الموعد والمكان، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيما كان نسبة الحضور.

رئيس مجلس الإدارة